شبه تاء الجمع. قال الفارسي: وقد زعم بعضهم أنه لا يجوز مع حذف التنوين إلا الإجراء بحركات ترك الصرف كالهاء.

باب الأسماء الأعجمية:

هذا الباب بين لا لبس فيه إلا ملاحظة سجلها ابن خروف في ثنايا الشرح قال: واعلم أن العجمة لا نكون علة إلا في ما نقل علماً نحو إبراهيم واسحق[1] ونحوهما ألا ترى أنك إذا سميت بما تقدم ذكره لم تكن العجمة فيه علة مع التعريف[2].

---

(1) إذا أردت بإسحق المصدر من قولك إسحقه الله إسحاقاً، وللتفرقة بينه وبين الأعجمس تعرف بأن إسحق الأعجمي على غير هذا الحرف.

المقتضب 3/326

(2) تناول الزجاج هذا القسم بتفصيل حسن، فأوضح أن كل اسم أعجمي جاوز ثلاثة أحرف وضع للواحد لا للجنس نحو إبراهيم وإسحق وإسماعيل ونحوها، وهذه لا تنصرف في معرفة وتنصرف في النكرة لأنه اجتمع فيها شيئان العجمة والتعريف. وإذا أردت بيعقوب ـ ذكر القبح ـ فهو ممنوع أيضاً لأنه عربي على مثال يربوع.

المقتضب 3/325

حياة الحيوان للدميري 2/340، 329

وأما الأعجمية التي هي أسماء الأجناس نحو ذيباج وياسمين وآجر. فهذه كلها مصروفة في بابها ومعروفة إن سميت بها لأنها دخلتها الألف واللام فتمكنت في العربية.

وآجر وما أشبهه مما ليس له مثال في كلام العرب بمنزلة العربي الذي لا نظير له في كلام العرب نحو إبل وما لا نظير له في كلام العرب كثير نحو كنهبل لأنه ليس في العربية مثال على وزن فنعلل كما يرى الزجاج (ما لا ينصرف للزجاج 45 بتصرف) وللعجمة علامات تعرف بها: منها خروجها عن أبنية العرب ومنها مقاربة ألفاظ المعجم إلا أنها غيرت إلى المعربة ومنها ترك الصرف نحو إبليس ولو كان عربياً لانصرف ومن زعم أنه من أبلس إذا يئس فقد غلط لأن الاشتقاق لا يكون في الأسماء الأعجمية.

شرح المفصل 1/66